|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2014**جنيف، 15-6 مايو 2014 | logo_A-[Converted] |
|  |  |
| بند جدول الأعمال: ADM 7 | الوثيقة C14/22-A |
| 31 مارس 2014 |
| الأصل: بالإنكليزية |
| مذكرة من الأمين العام |
| التقرير السنوي الثالثللجنة الاستشارية ال‍مستقلة للإدارة (IMAC) |

يشرفني أن أرفع إلى الدول الأعضاء في المجلس تقريراً من رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC).

الدكتور ح‍مدون إ. توريه
الأمين العام

التقرير السنوي الثالث
للجنة الاستشارية ال‍مستقلة للإدارة (IMAC)

|  |
| --- |
| ملخصتعرض هذه الوثيقة التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة (IMAC) على مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات. وهي تحتوي على استنتاجات وتوصيات لينظر فيها المجلس في مجالات وظيفة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيانات المالية والمحاسبة والمراجعة الخارجية وفقاً لاختصاصات اللجنة.ويعرض هذا التقرير السنوي الثالث للجنة الاستشارية المقدم إلى مجلس الاتحاد معلومات محدثة عن المواضيع التي تغطيها اللجنة وأنشطتها منذ يونيو 2013 ويقدم تسع توصيات محددة تهدف إلى تحسين الإشراف وترتيبات الرقابة الداخلية والإدارة لتلبية الاحتياجات الحالية للمنظمة على وجه أفضل.وهذه السنة، تدعو اللجنة المجلس إلى إقرار توصياتها لزيادة التشجيع على الاستجابة الفعّالة واتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب من أجل تعزيز المساءلة.الإجراء المطلوبيدعى المجلس إلى **إقرار** تقرير اللجنة وتوصياتها.\_\_\_\_\_\_\_\_\_المراجع[*القرار 162*](http://www.itu.int/council/Basic-Texts/ResDecRec-PP10-e.doc#res162) *(غوادالاخارا، 2010)؛* [*المقرر 565*](http://www.itu.int/md/S11-CL-C-0109/en) *الصادر عن المجلس؛ الوثيقتان* [*C12/44*](http://www.itu.int/md/S12-CL-C-0044/en) *التقرير السنوي الأول للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس و*[*C13/65 + Corr. 1*](http://www.itu.int/md/S13-CL-C-0065/en) *التقرير السنوي الثاني للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة المقدم إلى المجلس.* |

# 1 مقدمة

1.1 عيَّن المجلس الأعضاء الحاليين للجنة الاستشارية المستقلة للإدارة وهم:

- السيد إيريك أدا؛

- الدكتورة بيت ديجين (الرئيسة)؛

- السيد عبد السلام الهاروشي؛

- السيد غراهام ميلر؛

- السيد توماس ريباش.

2.1 اجتمعت اللجنة مرتين منذ تقديم تقريرها السنوي الثاني إلى المجلس في عام 2013، وذلك في الفترتين 7‑6 نوفمبر 2013 و26-24 فبراير 2014. وقُدمت إلى رئيس المجلس والأمين العام استنتاجات الاجتماع الذي عقد في نوفمبر وفقاً لاختصاصات اللجنة. وتُدرج في هذا التقرير السنوي الثالث المعروض على المجلس استنتاجات اجتماعي نوفمبر وفبراير مجمعةً. وتتاح لأعضاء الاتحاد في الحيز المخصص للجنة في الموقع الإلكتروني للاتحاد عبر صفحة [مجلس الاتحاد](http://www.itu.int/en/council/Pages/default.aspx)، تقارير اجتماعات اللجنة وتقاريرها السنوية فضلاً عن وثائق رئيسية أخرى.

3.1 حضور الاجتماعين: حضر كلٌ من الدكتورة ديجين والسيد الهاروشي والسيد ميلر والسيد توماس ريباش كلا الاجتماعين في نوفمبر 2013 وفبراير 2014، بينما تعذر على السيد أدا حضور الاجتماع الثاني.

4.1 انخرطت اللجنة منذ تقريرها السنوي الأخير إلى المجلس في 2013 في مباشرة جميع مجالات مسؤولياتها التي تشمل المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية والبيانات المالية المراجعة للمنظمة والتقارير المالية والسياسات والممارسات المحاسبية والمراجعة الخارجية والتقييم (مع ملاحظة أنه لا توجد بعد وظيفة تقييم رسمية في الاتحاد). وترد أدناه ما تغطيه اللجنة واستنتاجاتها وتوصياتها.

5.1 اجتمعت اللجنة مع رئيس فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) وحضرت اجتماع فريق العمل في فبراير 2014 في جوانبه المتعلقة بمجالات مسؤولية اللجنة، وذلك بغية مواصلة تحسين التواصل مع أصحاب المصلحة. وفي كلا اجتماعيها في نوفمبر 2013 وفبراير 2014، أجرت اللجنة مناقشات جوهرية مع الأمين العام و/أو نائب الأمين العام ودائرة إدارة الموارد المالية والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي وغيرهم من ممثلي الإدارة حسب الاقتضاء.

# 2 متابعة التقرير السنوي الثاني للجنة المقدم إلى المجلس في دورته لعام 2012 وحالة تنفيذ توصيات اللجنة

1.2 رحبت اللجنة برد فعل المجلس في دورته لعام 2013 إزاء تقرير اللجنة السنوي الثاني وبموافقة المجلس على توصيات اللجنة الثماني وبتعديله اختصاصات فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) لتتضمن متابعة توصيات اللجنة.

2.2 وسعياً من اللجنة في مساعدة فريق العمل CWG-FHR على متابعة الإجراءات المتخذة استجابةً لتوصياتها، استعرضت اللجنة حالة تنفيذ التوصيات الثماني التي أصدرتها عام 2013 وعرضت تقريراً عن ذلك خلال اجتماعه الثالث في فبراير 2014 (انظر الملحق ألف: توصيات اللجنة - 2013: الحالة في 24 فبراير 2014). وقد تبين أن ستاً من التوصيات الثماني لم تزل معلقة أو قيد التنفيذ، وينبغي لفريق العمل المذكور مواصلة رصدها. وأعرب الفريق عن تقديره لعمل اللجنة، كما عبر عدد من المندوبين عن تأييدهم لتوصيات معينة.

# 3 المسائل الرئيسية التي تمت مناقشتها والاستنتاجات والتوصيات

المراجعة الداخلية

1.3 أعربت اللجنة خلال مناقشتها لخطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2014 عن قلقها إزاء المستوى المحدود للموارد المتاحة لوحدة المراجعة الداخلية إجمالاً، خاصة عند النظر إلى الأهداف المنصوص عليها للوحدة لعام 2014 وعجز الوحدة عن تنفيذ خطط المراجعة السابقة تنفيذاً كاملاً. وأوصت اللجنة بأن تضم الخطة في السنوات المقبلة تقييماً للمخاطر وبياناً للأولويات بشكل واضح وصريح، مع الإفصاح عن الأساس المتخذ في تحديد مهام المراجعة. وتحرياً للكمال، ينبغي أن تقر الخطة بدور الوحدة الاستشاري/التوجيهي الداخلي، مما قد لا تكون مهام أو موارد محددة وضعت له وقت الموافقة على الخطة.

2.3 استعرضت اللجنة التقارير المرحلية للمراجعة الداخلية وأحيطت علماً *بجملة أمور* منها أن الدوائر المعنية هي التي ستباشر مراجعة الأوامر الإدارية بتنسيق من دائرة إدارة الموارد البشرية ووحدة الشؤون القانونية، على أن يتولى المراجع الداخلي مسؤولية فحص المنتج النهائي. ولاحظت اللجنة تحقق تحسن ملموس في متابعة توصيات المراجعة الداخلية، مما كانت قد أعربت عن قلق ساورها بشأنه في اجتماع نوفمبر 2013. وفيما يتعلق بنسبة أنشطة المراجعة المباشرة أنشطة المراجعة غير المباشرة (التوصية 2 الصادرة عن اللجنة (2013))، ذكرت اللجنة أنه من الممكن تحسين هذه النسبة من خلال *عدة وسائل* منها الاعتراف بأن متابعة توصيات المراجع الخارجي تقع المسؤولية عنها على عاتق الأمين العام ويشرف عليها فريق العمل CWG-FHR والإعلان عن ذلك، وقد اتفقت اللجنة على مواصلة رصد هذا الأمر. ولاحظت اللجنة بارتياح أن الأمين العام وافق على ميثاق المراجعة الداخلية المنقح وأن خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2014 قد حظيت بالموافقة قبل نهاية عام 2013 كما أوصت اللجنة (التوصية 1 الصادرة عن اللجنة (2013)) وأن التقرير المرحلي في فبراير 2014 بيَّن أن استعراض الخبراء للمراجعة الداخلية سيجرى خلال عام 2014 (التوصية 4 الصادرة عن اللجنة (2013)).

3.3 فيما يتعلق بالعمليات خارج مقر الاتحاد، تلقت اللجنة تقارير عن مراجعات مكتب الاتحاد لمنطقة بلدان كومنولث الدول المستقلة (موسكو، الاتحاد الروسي) ومكاتبه في منطقة الأمريكتين، ومعلومات أخرى تتعلق بالمكتب الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ (بانكوك، تايلاند). واعتبرت اللجنة أن التقارير في غاية الوجاهة والنفع، وأنها تسترعي الانتباه إلى قضايا حرجة في مجالات الإدارة والمراقبة المالية وإدارة المشروعات والتسيير تحتاج إلى مزيدٍ من العناية من الإدارة العليا.

4.3 استعرضت اللجنة مع المراجع الداخلي تقريره السنوي المقترح إلى مجلس الاتحاد وناقشت معه سبلاً يمكن من خلالها زيادته شمولاً في المستقبل، بحيث يشمل ضمانات عامة بشأن بيئة الرقابة الداخلية الشاملة، تماشياً مع التوصية 1 الصادرة عن اللجنة (2013).

|  |
| --- |
| **التوصية 1 (2014):** توصي اللجنة بأن يبذل المراجع الداخلي مزيداً من الجهد في سبيل تزويد المجلس بتقارير سنوية أكثر شمولاً في السنوات القادمة.**التوصية 2 (2014):** توصي اللجنة بأن ينظر الأمين العام فيما إذا كانت نتائج المراجعة الداخلية في مجملها تشير إلى الحاجة إلى إشراف إداري أشد على الأنشطة الميدانية.**التوصية 3 (2014):** توصي اللجنة بأن يغتنم الاتحاد استعراض فريق العمل CWF-FHR للنفاذ إلى وثائق الاتحاد كي يلتمس سبلاً لإتاحة تقارير المراجعة الداخلية للدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة بشكل أسهل. |

المراجعة الخارجية

5.3 اجتمعت اللجنة بالمراجع الخارجي، كورتي دي كونتي، في كلٍ من اجتماعيها في نوفمبر 2013 وفبراير 2014، وأحاطت علماً بالتزام المراجع الخارجي بعرض تقريره لعام 2013 على اللجنة في موعدٍ أقصاه نهاية يونيو 2014. وقررت اللجنة الاجتماع بالمراجع الخارجي لمناقشة التقرير في الأسبوع الأول من يوليو 2014، وهو التوقيت المقرر لعقد اجتماع اللجنة الثامن.

6.3 أعربت اللجنة عن سرورها إذ علمت بعزم المراجع الخارجي على تقييم وظيفة المراجعة الداخلية بما يتماشى مع التوصية 5 الصادرة عن اللجنة (2013). كما لاحظت نية المراجع عقد جلسة غير رسمية خلال مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 في بوسان (جمهورية كوريا) لعرض تقريره لعام 2013 بغية توضيح التقرير ومصطلحاته للمندوبين.

الرقابة الداخلية

7.3 استعرضت اللجنة بيان الرقابة الداخلية لعام 2013، وناقشت مضمونه مع رئيس دائرة إدارة الموارد المالية، وأعربت عن ارتياحها لإدخال البيان ضمن الإجراءات المنتظمة في الاتحاد. وأحاطت اللجنة علماً بمستجدات التقدم المحرز في ترتيبات إدارة المخاطر الموضحة في البيان. ويمكن تحسين البيان في المستقبل بإرساء ترتيب رسمي يحصل الأمين العام بمقتضاه على تأكيد مشفوع ببراهين بشأن فعالية تدابير الرقابة الداخلية المطبقة خلال السنة، ومن ذلك على سبيل المثال تقديم أعضاء الإدارة العليا للاتحاد إفادة باستيفائهم مسؤولياتهم عن تعهد إطار الرقابة الداخلية، كلٌ في مجال مسؤوليته.

8.3 لاحظت اللجنة بقلق أن وظيفة مسؤول الأخلاقيات، الذي يعتمد عليه الأمين العام كجزء من إطار الرقابة والإدارة، شاغرة منذ 1 يوليو 2013.

|  |
| --- |
| **التوصية 4 (2014):** توصي اللجنة بأن يولي الاتحاد أولوية قصوى لتعيين مسؤول أخلاقيات.**التوصية 5 (2014):** توصي اللجنة بأن يحصل الأمين العام على تأكيد مشفوع ببراهين بشأن فعالية إطار الرقابة الداخلية عن طريق إلزام أعضاء الإدارة العليا بتقديم إفادة باستيفائهم مسؤولياتهم المتعلقة بالرقابة الداخلية للسنة المعنية. |

إدارة المخاطر

9.3 لاحظت اللحنة في عام 2013 أن توصيتها المتعلقة بإدارة المخاطر قيد التنفيذ داخلياً وأقرنت ذلك بالتوصية بسعي الاتحاد في وضع ترتيبات منهجية لإدارة المخاطر تعمم على المنظمة بأسرها مع إيلاء ذلك أولوية لمساندة عملية التخطيط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2016-2019، وبتطبيق إدارة المخاطر أيضاً على التخطيط التشغيلي، وبضم إدارة المخاطر إلى طائفة الممارسات السنوية. ولاحظت اللجنة في اجتماعها في فبراير 2014 أن مشروع الخطة الاستراتيجية يحدد الآن مجموعة من المخاطر الاستراتيجية سيُستند إليها في وضع الخطط التشغيلية اللاحقة، مما يمثل تقدماً كبيراً جديراً بالثناء في سياق معالجة المخاطر على مستوىً تنظيمي. وهذا يتيح للمنظمة الآن بجدارة أن ترسي دعائم عملية لإدارة المخاطر تُرصد من خلالها بشكل متواصل بيئة المخاطر المتغيرة، دون أن تؤثر في ذلك الدورة الرباعية المتبعة أساساً في عملية التخطيط الاستراتيجي، ومن الأسباب الموصلة إلى ذلك، على سبيل المثال، إلزام القائمين على مجالات تنطوي على مخاطر بتعهد سجل رسمي للمخاطر يمكن استعراضه على مستوى الإدارة العليا بوتيرة أسرع (ربما على أساس ربع سنوي) باعتبار ذلك جزءاً من عملية الأعمال التشغيلية.

|  |
| --- |
| **التوصية 6 (2014):** توصي اللجنة بزيادة المساعي الرامية إلى وضع ترتيبات منهجية لإدارة المخاطر وتطبيقها على المستوى التشغيلي باعتبارها جزءاً من عملية الأعمال، مع وضع سجل للمخاطر وتحديد المسؤولين عن المخاطر واستعراض الإدارة العليا لذلك بانتظام. |

الإدارة المالية

10.3 تلقت اللجنة في اجتماعها في نوفمبر 2013 معلومات بشأن رفع مقترح إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 بمراجعة المقرر 5 لمراعاة إنشاء اللجنة، وبشأن قرارات المجلس بالسحب من حساب الاحتياطي نظراً إلى عدم تضمين جمعية الاتصالات الراديوية لعام 2015 والمؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية لعام 2015 في الخطة المالية للفترة 2012-2015 ومن أجل صندوق التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وبشأن الوقع الإيجابي المفترض تحققه في الالتزامات طويلة الأجل للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة جراء رفع سن التقاعد الإلزامي مؤخراً. وكان المجلس قد وافق أيضاً على منح الأمين العام مرونة إجراء تحويلات بين فئات الميزانية.

11.3 أحيطت اللجنة علماً في اجتماعها في فبراير 2014 بمشروع الخطة المالية للاتحاد للفترة 2016-2019، والذي ينبئ بعجز قدره 60 مليون فرنك سويسري سوف يزال، حسب قول الأمين العام، قبل موافقة مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2014 على المشروع. وقد كان من بين الافتراضات المدمجة في الخطة: نمو اسمي قدره صفر في قيمة وحدة المساهمة، وتخصيص مبلغ سنوي يبلغ مليوني فرنك سويسري للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتزامات أخرى، ونفقات سنوية تبلغ 3 ملايين فرنك سويسري لسداد تكاليف إنشاء مبنىً يستعاض به عن مبنى فارامبيه، وعدم إضافة وظائف جديدة.

12.3 لمست اللجنة في التخصيص الموجه إلى التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة إجراء يعبر عن إدراك هذه التكاليف المستقبلية الكبيرة والتحسب لها. كما لاحظت اللجنة استناد الاستعاضة عن مبنى فارامبيه إلى تلقي الاتحاد قرضاً دون فوائد قدره 150 مليون فرنك سويسري من الحكومة السويسرية. ولم يظهر في مشروع الإنشاء المقترح أي سندٍ من دراسة تجارية شاملة أو تحليل مقارن وحساب تكاليف لخيارات بديلة متنوعة.

|  |
| --- |
| **التوصية 7 (2014):** توصي اللجنة بأن ينظر الاتحاد في مدى ملاءمة إعداد دراسة تجارية شاملة، تضم خيارات محسوبة التكاليف، يدعم بها قراره بشأن بند النفقات الجسيمة طويلة الأجل هذا. |

التخطيط الاستراتيجي

13.3 رحبت اللجنة بالعروض التي قدمت، خلال اجتماعيها، بشأن إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة 2019‑2016، مع ملاحظة التحسينات الملموسة التي أدخلت عليه والنُهج الابتكارية الممتازة التي اعتمدت فيه. وأوصت اللجنة باستخدام مؤشرات أداء رئيسية أوضح وأقل عدداً. وعبرت اللجنة عن ارتياحها لما رأت في الخطة من معالجة للمخاطر التنظيمية. وتلتمس الخطة تكوين صورة للاتحاد تعكس مزيداً من التوحد، مما من شأنه أن يهيئ فرصاً لتعزيز القدرات الأساسية وتحسين التماسك الداخلي. ومن المفترض أن يحقق هذا النهج، حال نجاحه، أوجه كفاءة تنظيمية وإدارية أيضاً.

|  |
| --- |
| **التوصية 8 (2014):** تشيد اللجنة بالتقدم المحرز بشأن التخطيط الاستراتيجي وتوصي بمواصلة التطوير في هذا الاتجاه. |

صفحة اللجنة على الويب

14.3 رحبت اللجنة، خلال عرض مختصر عن صفحتها على الويب، بالترتيبات التي أجريت وشددت على أهمية تيسير النفاذ إلى الوثائق تحقيقاً للشفافية والإدارة الرشيدة.

|  |
| --- |
| **التوصية 9 (2014):** توصي اللجنة، سعياً في تطبيق مبدأي الشفافية والإدارة الرشيدة، بإتاحة جميع الوثائق المتعلقة باللجنة للعموم. وبالنظر إلى استعراض الفريق CWG-FHR لتيسر النفاذ إلى الوثائق، تحض اللجنة على اتباع الاتحاد نهجها في تيسير النفاذ إلى الوثائق على جميع المستويات الممكنة. |

# 4 الاجتماعات ال‍مقبلة

1.4 تخطط اللجنة لعقد اجتماعيها التاليين في الفترتين 3-4 يوليو و1-2 ديسمبر 2014.

# 5 التقدير

1.5 وفي الختام، أعربت اللجنة عن تقديرها العميق للأمين العام وموظفيه في الاتحاد على ما أبدوه من التزام وتعاون في دعم عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للإدارة. وشكرت اللجنة أيضاً أعضاء فريق العمل التابع للمجلس المعني بالموارد المالية والبشرية على اهتمامهم والتزامهم إزاء اللجنة فيما يتعلق بالمسائل الحاسمة المتعلقة بإدارة الاتحاد وتسييره.

**ال‍ملحقات:** 1

ال‍ملحـق ألف

توصيات اللجنة الاستشارية ال‍مستقلة للإدارة - 2013

**الحالة في 24 فبراير 2014**

| رقم التوصية | البيان | حالة التنفيذ | التقدم المحرز | المسؤولية |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| التوصية 1 (2013) | توصي اللجنة بأن يوافق الأمين العام على ميثاق المراجعة الداخلية المنقح ليكون متسقاً مع معايير معهد المراجعين الماليين الداخليين، مع إجراء بعض المراجعات الإضافية لضمان:- استعراض اللجنة لخطة عمل المراجعة الداخلية المقترحة قبل أن يوافق عليها الأمين العام؛- استعراض خطة العمل السنوية هذه والموافقة عليها قبل بداية السنة التي تنطبق عليها؛- أن يُقدم ويُعرض على المجلس للمناقشة كل سنة، تقرير سنوي أكثر شمولاً من المراجع الداخلي، ليشمل ضمانات عامة بشأن بيئة الرقابة الداخلية الشاملة. | نُفذتنُفذتلم تنفَّذ بعد | وافق الأمين العام في يونيو 2013 على ميثاق المراجعة الداخلية المنقح المعد بالتشاور مع اللجنة وصدر أمر إداري منقح.سيقدم التقرير السنوي للمراجع الداخلي إلى المجلس ويعرض عليه في دورته لعام 2014 للمناقشة وفقاً للأمر الإداري 13/09. وستستعرض اللجنة مشروع التقرير السنوي هذا في اجتماعها السابع في 24-26 فبراير 2014. | وحدة المراجعة الداخلية/الأمين العام |
| التوصية 2 (2013) | توصي اللجنة بأن تركز خطة العمل السنوية للمراجعة الداخلية الموارد بشكل أكبر على أنشطة المراجعة المباشرة وبشكل أقل على أنشطة دعم المراجعة. | قيد التنفيذ | استعرضت اللجنة خطة عمل المراجعة الداخلية لعام 2014 في اجتماعها السادس في 6-7 نوفمبر 2013. وقدمت اللجنة تعليقاتها إلى الأمين العام. ووافق الأمين العام على خطة المراجعة لعام 2014 قبل نهاية عام 2013. | وحدة المراجعة الداخلية |
| التوصية 3 (2013) | إضافة إلى ذلك، توصي اللجنة، ضماناً لتغطية كافية للمراجعة الداخلية، أن يقوم الاتحاد بإعادة النظر في مدى كفاية الموارد المخصصة لوحدة المراجعة الداخلية والأنشطة المسندة إلى المراجعة الداخلية. | لم تنفَّذ بعد | لم تتح أي موارد إضافية وليس في المنظور شيء من ذلك. | وحدة المراجعة الداخلية/الأمين العام  |
| التوصية 4 (2013) | توصي اللجنة بأن تواصل المراجعة الداخلية التكليف بإجراء استعراض من جانب الخبراء، ويفضل أن يكون ذلك بحلول 2014. | لم تنفَّذ بعد | يبين التقرير المرحلي للمراجعة الداخلية أن إجراءً سيتخذ في عام 2014. | وحدة المراجعة الداخلية |
| التوصية 5 (2013) | توصي اللجنة بأن يجري المراجع الخارجي تقييماً لوظيفة المراجعة الداخلية. | لم تنفَّذ بعد |  | المراجع الخارجي |
| التوصية 6 (2013) | توصي اللجنة بأن ينظر الاتحاد في فرض وإنفاذ إطار زمني واضح ومفهوم جيداً للتفاوض وتوقيع اتفاقات البلد المضيف بشأن مكاتبه الإقليمية، قبل النظر في اتخاذ تدابير بديلة. | قيد التنفيذ | فيما يتعلق بمكتب جاكرتا، قدمت الأمانة للإدارة الإندونيسية في 17 يوليو 2013 خمسة نصوص بديلة مقترحة للفقرة 4 من المادة الثالثة من اتفاق البلد المضيف وناقشها مكتب تنمية الاتصالات مع سلطات البلاد في نهاية يوليو. وتجري الآن مشاورات داخلية فيما بين الوزارات الإندونيسية المعنية. واغتنمت الأمانة الفرصة لتذكير إندونيسيا بهذه المسألة في قمة "توصيل آسيا"، 18 نوفمبر 2013. وستتصل البعثة الدائمة في جنيف بالأمانة لحل هذه القضية قبل دورة المجلس لعام 2014.أما اتفاق البلد المضيف لمكتب بانكوك، فيجري استكماله ومن المتوقع أن يكون التوقيع عليه قريباً.ويبين آخر تقرير للمراجعة الداخلية بشأن المكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق في الأمريكتين أن قضية اتفاقات البلد المضيف برزت من جديد. | وحدة الشؤون القانونية |
| التوصية 7 (2013) | توصي اللجنة بأن يواصل الاتحاد وضع ترتيبات منتظمة لإدارة المخاطر على مستوى المؤسسة كمسألة ذات أولوية، ودعم ذلك من خلال تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية ليتسنى إدراج إدارة المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي للفترة 2019‑2016. | قيد التنفيذ | وضع فريق المهام المشترك بين القطاعات المعني بإدارة المخاطر الاستراتيجية (SRM TF) تقريراً واستخدمه فريق المهام المشترك بين القطاعات المعني بإعداد مشروع خطة استراتيجية للاتحاد للفترة 2016-2019. وقد نفذت توصيات الفريق SRM TF. وأدرجت المخاطر الاستراتيجية في وثيقة المدخلات المقدمة إلى فريق العمل التابع للمجلس المعني بوضع مشروعي الخطتين الاستراتيجية والمالية للاتحاد ووُضع إطار نتائج تماشياً مع القرار 151 وبتطبيق أفضل الممارسات. ويلزم وضع ترتيبات إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. | مكتب الأمين العام |
| التوصية 8 (2013) | توصي اللجنة الأمين العام بالموافقة على بيان سنوي بشأن الرقابة الداخلية وإصداره مشفوعاً بالبيانات المالية. | نُفذت | صدر البيان السنوي بشأن الرقابة الداخلية مشفوعاً بالبيانات المالية في دورة المجلس لعام 2013 وسيتواصل ذلك في المستقبل. | إدارة الموارد المالية |

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_